عام أردوغان

استأثرت التفجيرات الإرهابية التي شهدتها اسطنبول بالمرتبة الأولى في استطلاعات الرأي التي أجريت في تركيا عشية العام الجديد. ومع أن هذه النتيجة طبيعية لأن الإنسان يكون أكثر تذكراً لما مرّ به في آخر فترة، الا أن ما عرفته تركيا خلال العام المنقضي يستحق وقفة خاصة.

تركيا بين سنتين... تحوّلات وتحدّيات

عن: سويس إنفو

إن نظرة هادئة إلى تركيا عام 2003 تشير إلى أن هذا البلد شهد العديد من الأحداث الأخرى الفائقة الأهمية التي اعتبرت بداية تحولات تاريخية، ينتظر أن تستكمل في عام 2004. ومن هنا تأتي أهمية العام الجديد وما قد يحمل في طياته من إنجازات بالمعنى الإيجابي للكلمة. وإذا كان عام 2002 هو عام وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مكتسحاً ومصفياً طبقة سياسية بكاملها، فإن عام 2003 هو بامتياز عام رجب طيب اردوغان في نظر أغلب المراقبين للشأن التركي. فهذا الرجل الذي ووجه بكل أنواع العراقيل من حرمان من العمل السياسي، والسجن، والإقالة من رئاسة بلدية اسطنبول، ومنعه من الترشح للانتخابات النيابية، والذي تحدته الصحف العلمانية الكبرى بأنه لن يصبح حتى مختاراً في قرية أو حي، استطاع، بفضل قوة الحزب الذي يرأسه وبفضل شخصيته الكاريزماتية وعناده وعزيمته ونظافة كفه، أن يصبح نائباً في انتخابات فرعية في 9 مارس 2003، ومن ثمّ الوصول إلى أعلى موقع تنفيذي في البلاد، وهو رئاسة الحكومة. ولم يكن الوصول بحد

ذاته هدفاً، لكنه مكّن حزب بصورة طبيعية، والشروع في نهج من التحولات الأساسية التي لم تشهدها تركيا من قبل. ويمكن القول أن حزب العدالة والتنمية صال وجال في ميدانين أساسيين هما: الاقتصاد، وملف العلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

نجاحات معتبرة

رفع الحزب شعار مكافحة الفساد والهدر، ونجح في ذلك أيما نجاح، خصوصاً إذا تذكرنا أن مجموع الفساد لعشرة أعوام مضت بلغ مائتي مليار دولار، كان القطاع المصرفي المملوك من الدولة مسرحه الأساسي. واعتمد الحزب سياسة تقشف ناجحة مع توفير موارد مالية

كان يصل إلى أرقام فلكية تقترب من 70 و80%، إلى ما دون 20% للمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً. وانخفضت الفوائد المصرفية إلى ما دون 30% في خطوة نادرة على هذا الصعيد، مع نسبة نمو تقارب 6%.

ولعلّ الإنجاز هنا يكمن في أن الحكومة استطاعت تلافي النتائج السلبية للحرب العراقية، خصوصاً أن تركيا كانت نشطة تجارياً مع العراق، واستبعدت عن معظم عمليات الالتزام التي نفذتها سلطات الاحتلال الأمريكية في العراق.

وعلى هذا، فإن عام 2004 ينتظر استكمال الإنجازات ليصل التضخم مثلاً إلى ما تحت 10%، وإلى تخفيف الأعباء عن القطاع العام مع عمليات خصخصة شفافة وتحفيز إضافي للاستثمار الخارجي واقتلاع الفساد بصورة نهائية.

من جهة أخرى، نجح اردوغان وحزبه وحكومته في تجاوز أكثر القطاعات حساسية، وهي القضايا ذات التماس مع العلمانية مثل الحجاب ومعاهد الأئمة والخطباء، ودورات القرآن الكريم، وقانون الجامعات. ومع أن الحزب فشل في تحقيق ما يمكن أن يرضي القاعدة الإسلامية التي صوتت له، إلا أنه أجاد اللعب على الحبال بما حال دون أن تتحوّل الخلافات مع مراكز القوى العلمانية إلى عامل تفجير وصدام مع هذه القوى، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية.

ويركّز اردوغان دائماً على عدم الدخول في سجالات تشيع مناخ التوتر الذي قد يبرّر لجوء الجيش إلى مبادرات انقلابية.

ولعل نجاح الحزب والحكومة الأهم، كان على صعيد تشريع معايير كوبنهاغن التي يشترطها الاتحاد الأوروبي. ومع أن العديد منها لم يشرّع بعد، لكن التعديلات الدستورية والقانونية التي طالت صلاحيات ونفوذ العسكر في الدولة في اتجاه تقليصها والحدّ منها، كانت العلامة الأبرز في هذه الإصلاحات، ولاسيما فيما يتعلق بمجلس الأمن القومي الذي انتزعت من سكرتاريته صلاحيات رسم السياسات العامة للبلاد. وفي هذا الصدد، يقول عبد الله غول، الرجل الثاني في الحزب ووزير الخارجية، إن مجلس الأمن القومي كان في الماضي هو الحكومة، أما اليوم فهناك مجلس أمن قومي، وهناك حكومة.

صراع مع مراكز القوى

ولعل ما ساعد الحزب على ضرب جزء كبير من نفوذ العسكر هو أن المؤسسة العسكرية التركية فقدت غطاءها الخارجي الأمريكي، بعد أن حملتها واشنطن مسؤولية عدم مشاركة تركيا في الحرب العراقية، وبالتالي، عدم قدرة أي انقلاب عسكري، حتى وإن حدث على الاستمرار.

كذلك، فإن الإصلاحات التي تحدّ من نفوذ العسكر قد تمت تحت شعار الالتزام بمعايير كوبنهاغن التي يشترطها الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إليه، وهو ما لا يتجرأ أحد على رفضها، ولاسيما العسكر والعلمانيين المتشددين، لأن الأوربة كانت هدف أتاتورك الدائم. إن عام 2004 ينتظر أولاً، استكمال الإصلاحات، ونزع نفوذ العسكر مما تبقّى من مؤسسات. وثانياً، التطبيق العملي لإبعاد الجيش عن التدخل في السياسة. وبالتالي، فإن مهمة حزب العدالة والتنمية ستكون حساسة جداً؛ وسيعمل بكل قوة على تنفيذ ذلك حتى يتمكن من أخذ موعد من الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2004 لبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد. وفي ارتباط وثيق بخطوة نيل هذا الموعد، كانت قبرص عام 2003، وستكون أكثر عام 2004 مسرحاً أساسياً للسياسة الخارجية التركية، خصوصاً أن التقرير الذي أصدره الاتحاد الأوروبي قبل شهرين، وضع بصورة مفاجئة حل القضية القبرصية شرطاً من شروط انضمام تركيا إلى الاتحاد.

وتبدو مهمة حزب العدالة والتنمية شاقة خلال العام الجديد في ظل انضمام قبرص اليونانية باسم كل الجزيرة إلى الاتحاد في غرة مايس القادم، وفي ظل وجود تيار قوي جداً داخل تركيا يضم جميع القوى المحسوبة على الكمالية، والتي ترى أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يعني نهاية الاتاتوركية وتركيا، وضياع قبرص، والتنازل للأرمن وهلمّ جراً. وإذا تمكّنت حكومة حزب العدالة والتنمية من إيجاد حل لهذه القضية قبل مايس، وفق الخطة التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مع بعض التعديل، فسيكون إنجازاً تاريخياً، لأن عكس ذلك إذا ما حدث، سيعود سلباً على جهود أنقرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لذلك، فإن الصراع الذي تخوضه الحكومة التركية حول المسألة القبرصية هو قبل كل شيء صراع مع مراكز القوى الكمالية التي ستفتقد الركائز التي تستند إليها في حال أصبحت تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي.

إعادة تشكيل الهوية

ومما لا شك فيه أن عام 2003 كان عام السقوط التركي في العراق، والافتراق عن الولايات المتحدة. فخلال الحرب ضد العراق، داس أكراد العراق، بمساعدة ورعاية أمريكا، كل الخطوط الحمر التي كانت تركيا قد رسمتها خلال السنوات الأخيرة وهي: دخول الأكراد إلى كركوك والموصل، وتوسيع جغرافية كردستان، والتقدم نحو إقامة فدرالية كردية، وتهميش دور التركمان، واحتلال الأكراد مواقع مهمة في بغداد، ومنها وزارة الخارجية، ثم، ولعل هذا هو الأهم، منع واشنطن عبور الجيش التركي إلى داخل شمال العراق، بعدما كان يصول ويجول خلال الأعوام الأخيرة بكل حرية، وبالتالي، استمرار تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من دون التعرض لهم.

خرجت تركيا من المعادلة العراقية، كما خرجت علاقاتها مع الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ 50 عاماً، من صفتها الاستراتيجية، وفقدت تركيا مع احتلال امريكا للعراق قيمتها الاستراتيجية لدى واشنطن، وهي قيمة عسكرية في جوهرها. لكن ذلك لا يلغي أن البلدين يحتاجان إلى بعضهما البعض في أكثر من قضية. حتى في القضية العراقية، فالولايات المتحدة لا تستطيع تجاهل تركيا ودورها كقوة إقليمية مؤثرة، وقادرة مع دول الجوار، مثل سوريا وإيران، على تشكيل حالة ضاغطة على السياسات الأمريكية في المنطقة. لذلك، يتوقع أن تعود الحرارة إلى خط واشنطن أنقرة خلال عام 2004 على أكثر من صعيد، وربما تكون زيارة اردوغان إلى واشنطن نهاية الشهر الجاري مفتاحاً لتحسن ملموس في هذه العلاقات. وفي المحصلة، ودّعت تركيا عام 2003 بأمل كبير على أن يكون العام الجديد فاتحة التحولات النوعية التي بدأت، والتي ستعيد في السنوات المقبلة تشكيلا جذريا للهوية التركية

المندوبون الأفغان يوافقون على أول دستور للبلاد منذ عام 1964

وافق المجلس الدستوري لوجهاء العشائر الأفغانية (لويا جيرغا) في كانون الثاني، على دستور من مادة يؤسس نظام حكم رئاسي من مجلسين تشريعيين ويمهد الطريق أمام انتخابات عامة تجري في وقت لاحق من عام. وجاءت الموافقة بعد ثلاثة أسابيع من الاجتماعات في كابول تناقش خلالها مندوب ومندوبة يمثلون مختلف المجموعات العرقية والمناطق الجغرافية، حول مسودة وثيقة قبل الموافقة عليها بالتصفيق والهتاف.

ستيفن كوفمان

وقد هنأ الرئيس بوش الشعب الأفغاني لاتخاذه "خطوة تاريخية إلى الأمام" بتبنيه الدستور الجديد. وقال الرئيس بوش في بيان نشره البيت الأبيض في كانون الثاني، "إن أفغانستان ديمقراطية "ستخدم المصالح والأماني العادلة للشعب الأفغاني كافة، وستساعد على ضمان أن الإرهاب لن يجد ملاذاً بعد الآن في ذلك البلد الأبي". كذلك أشاد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بالاتفاق على الدستور الجديد، وهو أول دستور لأفغانستان منذ عام 1964، وهنأ مندوبي لويا جيرغا على إنهائهم عملية "صعبة ومعقدة". وقال الأمين العام في بيان صدر في 4 كانون الثاني، "إن هذا الحدث التاريخي يمثل تصميم الشعب الأفغاني على أن يرى بلده يتحول إلى دولة مستقرة وديمقراطية."

وحسبما ذكر مقال نشر في 4 كانون الثاني في "بيانات معهد الحرب والسلام، فإن النسخة النهائية من الدستور تتضمن حوالي 40 تعديلاً في النص الأصلي الذي قدم في الجلسة الافتتاحية للمجلس في 14 كانون الأول. على أنه تم الاحتفاظ بالمبادىء الأساسية بجعل حكومة إسلامية موضع محاسبة من قبل مواطنيها. وتقول الوثيقة النهائية إنه سيكون لأفغانستان نظام قانون مدني، ولكن لا يمكن لأي قانون أن يكون مخالفاً لمعتقدات ونصوص الديانة الإسلامية المقدسة". وحسبما ذكر مقال معهد الحرب والسلام، فإن أفغانستان سيكون لها رئيس ينتخب مباشرة، ونائبان للرئيس، وجمعية وطنية من مجلسين، هما وليسي جيرغا (مجلس الشعب) ومشرانو جيرغا (مجلس الأعيان).

وقد تقرر مبدئياً أن تجري الانتخابات للرئاسة في شهر حزيران 2004، كما نص على ذلك في اتفاق بون عام 2001، وينص الدستور على أن "كل جهد سيبذل" لانتخاب المجلس في نفس الوقت. وقد منحت النساء حقوقاً مساوية تماماً للرجال في الوثيقة النهائية. وستنتخب امرأتان على الأقل من كل مقاطعة لعضوية مجلس الشعب، مما يعني أنهن سيشكلن 25 بالمئة من أعضاء المجلس النيابي. وسيعين الرئيس الأفغاني ممثلين اثنين عن المعاقين جسدياً، وعضوين من قبائل البدو في مجلس الأعيان. وقد اعترف الدستور بـ 14 مجموعة عرقية مختلفة في البلاد، وأصدر في اللحظة الأخيرة حلاً وسطاً بالنسبة إلى لغات البلاد الرسمية، فأقر بأن تستعمل اللغتان الدارية والباشتوية في جميع أنحاء أفغانستان، بينما يمكن أن تستعمل ست لغات أخرى بما فيها الأوزبكية، والتركمانية، في مناطق حيث تتحدث بهما غالبية السكان. وتمنع الوثيقة تشكيل أحزاب سياسية على أساس عرقي، أو ديني أو جغرافي، وذلك في جهد لمنع العصبيات الفئوية.

وحسبما ذكر مقال في صحيفة نيويورك تايمز في 5 كانون الثاني، فإن ممثل الأمم المتحدة الخاص، الأخضر الإبراهيمي، وسفير الولايات المتحدة زلماي خليل زاد، ساعدا في التوسط إلى حل وسط في اللحظة الأخيرة بين المندوبين. وذكر أن السيد الإبراهيمي خاطب المندوبين قائلاً: "هل الدستور كامل؟ على الأرجح كلا. هل سينتقد؟ أعتقد أنه سينتقد داخل أفغانستان وخارج أفغانستان. لكن لديكم كل سبب لأن تكونوا فخورين وتروا هذا على أنه مصدر جديد للأمل". وفي بيان للمندوبين في 4 كانون الثاني من التلفزيون الأفغاني، وصف السفير خليل زاد الوثيقة بأنها "واحدة من أبرز الدساتير المستنيرة في العالم الإسلامي". وقال: "بالرغم من أنه كانت لديكم مشاكل عديدة، إلا أنكم اغتنمتم الفرصة لصياغة دستور جديد بقاعدة قوية وديمقراطية. ومن الواضح أنكم بهذا، أظهرتم لشعوب العالم أنكم مصممون على إنشاء حكومة ومجتمع يتميزان بالاعتدال". ثم خلص السفير الأميركي إلى القول: "إن المجتمع الدولي يعلم أنكم تريدون أن يكون لديكم بلد آمن وديمقراطي بعد أكثر من 20 عاماً من العذاب والألم."

عن: نشرة واشنطن
6 كانون الثاني

من المنطقي جدا أن يتحول عام 2003-2004 إلى نقطة فارقة في تاريخ منطقة الخليج التي شهدت بلدانها تطورات مثيرة تزامنت مع تسارع ملفت في وتائر التغيير. وعلى الرغم من الأهمية التي مثلها سقوط نظام صدام بالنسبة لحكومات المنطقة، الا أن الشعوب الخليجية ما زالت متوجسة من الآتي القريب والبعيد.

الخليج .. تغير المجتمعات والأدوار التوجس من الآتي القريب والبعيد مستمر

عن: سويس إنفو

جاءت الزيارة غير المرتقبة لملك البحرين الى قطر قبل ثلاثة أيام من انقضاء عام 2003 كآخر لقطة ملفتة في شريط عام مر على الخليج العربي لم يخل بدوره من الإثارة. لقد شكلت الزيارة منعرجا جديدا في العلاقات بين البلدين، لكنها أشرت أيضا تحولا في طبيعة العلاقات الجديدة بين الدول الجارة، بدأ في التبلور منذ سقوط نظام صدام، وبعد تمكن الولايات المتحدة نهائيا من بسط سيطرتها المطلقة على المنطقة.

ويرى مراقبون كثر أن المنامة أدركت بفعل التطورات الجسيمة التي شهدتها السنة المنصرمة بان طبيعة التحالفات الجهوية لم تعد قائمة على مفهوم أحجام الدول التي "تتساوت" جميعها امام السلطان الأمريكي. ولذلك بدا ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة متفائلا بعلاقات بلاده المقبلة مع قطر، بعد فترة برود تواصلت على مدار السنة، ووعد بان تكون زيارته المقبلة الى الدوحة عن طريق "جسر المحبة" الذي قرر البلدان انشاءه للربط الارضي بينهما، فيما توقع وزير الإعلام البحريني أن تكون سنة 2004 موعد "الانطلاقة الجديدة للعلاقات بين البلدين."

تجديد قواعد التعامل

وعلى منوال ما يحدث بين المنامة والدوحة، تماثلت التغيرات المنهجية في الخليج وطبعت بامتياز سنة 2003 رافدها في ذلك سقوط نظام صدام، وليونة الشوكة الإيرانية، بالإضافة إلى متغيرات إقليمية ودولية أخرى لم يعد هناك مجال لإنكارها. لذلك خيم شعار "الاصلاح" فوق حركة الجميع بما في ذلك حركة المملكة العربية السعودية التي باتت تعلنه شعارا رسميا للدولة، بعد أن كان شعارا غير مستحب رفعته المعارضة طويلا. ويمكن القول بلا تزيد أن السنة المنصرمة كانت سنة صعبة بالنسبة للنظام السعودي الذي واجه خلالها لظى الارهاب في الداخل، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية الشديدة.. علاوة على ضغوط داخلية غير هينة قادتها شخصيات شيعية في المقام الأول، وأدت جميعها الى اعلان الرياض حربا على التطرف والإرهاب بيد، والمضي في سلسلة إصلاحات داخلية متسارعة نسبيا برغم اتهامها بالبطء من طرف آخرين، بيد أخرى. لقد اثر الوضع الداخلي والصورة الخارجية للمملكة العربية السعودية، كأكبر دولة خليجية، على طبيعة العلاقات مع جيرانها في اتجاه تجديد قواعد التعامل في المنطقة، بين أعضائها من جهة، وبينها وبين القوى العالمية من جهة أخرى. لقد انتقل الثقل العسكري الامريكي الى قطر، وتوزعت الأدوار السياسية على كل دول المنطقة بالتساوي، فتغيرت التحالفات واختلفت خرائط المصالح.

توجس من الآتي

اقتصاديا، وبالرغم احتفاظ المملكة العربية السعودية بثقلها الموروث في هذا المجال، استطاعت دولة الامارات العربية المتحدة أن تواصل مسيرة ناجحة في مضمار التجارة الخارجية. وتفيد التقارير الصادرة في هذا الغرض انها كانت من اكثر الدول استفادة اقتصادية من سقوط نظام صدام، فضلا عن كونها لم تتأثر سلبا بالحرب على الإرهاب، ولا بالحرب على العراق. في المقابل بدت الكويت في وضع اقل راحة، فيما واصلت قطر مسيرتها نحو تحولها إلى عاصمة عالمية للطاقة، في غضون السنوات المقبلة، بعد أن شهدت سنة 2003 توقيع اتفاقيات ضخمة في مجال الغاز المسال، أهمها كانت مع الولايات المتحدة الامريكية التي ستصبح مدينة للغاز القطري قبل نهاية العشرية الحالية.

وطالت تغيرات سنة 2003 أيضا الحياة اليومية لشعوب دول مجلس التعاون الخليجي التي استقرت اخيرا على ضرورة مراجعة مناهجها التعليمية، برغم معارضات داخلية لهذا التوجه هنا وهناك. وعكست القمة الخليجية في الكويت مظاهر

التغيير، متمحورة في جلها حول

فتعزز التنسيق الامني بالانتهاء من اتفاقية أمنية مشتركة وأخرى لمكافحة الارهاب، كما تعزز العمل العسكري المشترك. لكن الملمح العام للخليج الذي يبدو ما زال متوجسا من الآتي، لا يغفل نظرة مستقبلية متفائلة كرسها الاقتراب من بدء التنقل بالبطاقة الشخصية بين دول المجلس، وبرمجة إنشاء سكة حديدية تربط بين دوله الست، مع حزمة من القرارات الاقتصادية التي من شأنها تسهيل التعاون التجاري بين البلدان الخليجية، بالرغم من أن كل ذلك لم يرق بعد إلى طموحات شارع خليجي بات متعطشا الى سقف اعلى من الانفتاح. بعد مرور 24 سنة على انشاء مجلس التعاون، وبعد انفراج امني اقليمي بسقوط نظام صدام الذي قض مضاجع الخليجية طوال السنوات الثلاث عشرة الماضية.